



دفاع عن زيارة عاشوراء

تأليف
آية الله الشيخ محمّدمهدي الآصفي

بسم الله الرحمن الرحيم

دفاع عن زيارة عاشوراء الرواية الأولى لزيارة عاشوراء

روى الشيخ في المصباح عن محمد بن خالد الطيالسي عن سيف بن عميرة قال : خرجت مع صفوان بن مهران الجمال، وعندنا جماعة من أصحابنا الى الغري بعدما خرج أبو عبدالله X فسرنا من الحيرة الى المدينة، فلما فرغنا من الزيارة صرف صفوان وجهه ناحية أبي عبدالله الحسين X ، فقال لنا: تزورون الحسين X من المكان من عند رأس أمير المؤمنين X. ومن ها هنا أومئ إليه أبو عبدالله الصادق X وأنا معه ، قال: فدعا⁽¹⁾ صفوان بالزيارة التي رواها علقمة بن محمد الحضرمي عن أبي

¹(?) يعني طلب صفوان الزيارة التي رواها علقمة. ويمكن أن تكون (دعا) بمعنى زار تجوزاً، أو لما في زيارة عاشوراء من الدعاء، ولكن المعنى الأول أظهر.

جعفر × في يوم عاشوراء، ثم صَلَّى ركعتين عند رأس أمير المؤمنين × وودّع أمير المؤمنين × ، وأوماً الى الحسين × منصرفاً بوجهه، وودّع وكان فيما دعا في دبرها: >يا الله يا الله يا الله، يا مجيب دعوة المضّرين الى آخر الدعاء والزيارة>⁽¹⁾.

سند الرواية: (سيف بن عميرة النخعي) ثقة
قاله النجاسي، والشيخ في الفهرست وابن شهر آشوب، والعلامة، و(صفوان بن يحيى) ممّن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح منه وتصديقه ، كما يقول الكشي.
وقال عنه الشيخ في الفهرست: أوثق أهل زمانه، وقال عنه النجاشي : ثقة، ثقة
وأما محمّد بن خالد الطيالسي ، وطريق الشيخ إليه ففيهما كلام، سوف نستعرضه إن شاء الله.

¹(?) مصباح المتهجد : 718، الطبعة المدققة من قبل الأنصاري الزنجاني (حجرية)، بحار الأنوار 101: 296 - 300.

طريق الشيخ الى محمّد بن خالد الطيالسي:
في طريق الشيخ أبي جعفر الطوسي الى
محمّد بن خالد الطيالسي يقع أحمد بن محمد
بن يحيى.

يقول الشيخ في الفهرست في ترجمة محمّد
بن خالد الطيالسي: له كتاب رويناه عن
الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمّد بن
يحيى عن أبيه عن محمّد بن عليّ بن محبوب
عنه⁽¹⁾.

وقد انتهى الأستاذ السيّد الخوئي + في كتابه
الكبير (المعجم) الى جهالة الرجل. لعدم ورود
توثيق فيه⁽²⁾.

ولكن المشهور كما يصرح به الأستاذ هو
الإعتماد عليه.

وقد وثّقه العلامة + في الفائدة الثامنة من
خاتمة الخلاصة، وقد وثّقه الشهيد الثاني في
الدراية وكذلك السماهيجي والشيخ البهائي.
قد كتب أبو العباس السيرافي الى النجاشي

¹(?) الفهرست رقم 634.

²(?) معجم الرجال 16: 70 الطبعة الثانية.

في تعريف طريقه، إلى كتب الحسين بن سعد الأهوازي فقال: فأما ما عليه أصحابنا والمعول عليه ما رواه عنهما: <الحسين والحسن ابني سعيد الأهوازيان>. فذكر طريقين ، وفي الطريق الثاني يقع أحمد بن محمد بن يحيى العطار...

وهذا كلام ظاهر في توثيق الرجل، وإن شكك سيّدنا الأستاذ في دلالة على التوثيق به (أن ذلك إنما يتم لو كان الطريق منحصراً برواية أحمد بن يحيى لكنه ليس كذلك، بل أن الكتب المعول عليهما قد ثبتت بطريق آخر صحيح ... ولعلّ ذكر الطريق الآخر إنما هو لأجل التأييد)^(١).

ولكنه خلاف الظاهر من كلامه. فإنّ ظاهر كلام السيرافي: إن المعول عليه من كتب (الحسين والحسن ابني سعيد الأهوازيين) هو ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى (الطريق الأوّل) وأحمد بن محمد بن يحيى العطار القمي (الطريق الثاني)... وإليك

¹(?) نفس المصدر ونفس الموضع.

نص كلام النجاشي وكلام السيرافي:-
يقول النجاشي+ في ترجمه الحسين بن
سعيد بن حماد بن مهران في تسمية كتب
الحسين وأخيه الحسن بن سعيد... يقول: أخبرنا
بهذه الكتب غير واحد من أصحابنا... منهما ما
كتب إليّ به أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح
السيرافي& في جواب كتابي إليه: (والذي
سألت تعريفه من الطرق الى كتب الحسين بن
سعيد الأهوازي رضي الله عنه. فقد روى أبو
جعفر أحمد بن خالد البرقي، والحسين بن
الحسن بن أبان، وأحمد بن محمد.. الى أن
يقول: فأما ما عليه أصحابنا، والمعول عليه ما
رواه عنهما أحمد بن محمد بن عيسى ، أخبرنا
الشيخ الفاضل أبو عبدالله الحسين بن عليّ ابن
سفين (سفيان) البزوفري فيما كتب إليّ في
شعبان سنة (352 هـ) قال: حدّثنا أبو عليّ
الاشعري أحمد بن إدريس بن أحمد القمي،
قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى عن
الحسين بن سعيد بكتبه الثلاثين كتاباً...
وأخبرنا أبو علي أحمد بن يحيى العطّار

القَمِّي قال: حَدَّثَنَا أَبِي وَعبدالله بن جعفر الحميري وسعد بن عبدالله جميعاً عن أحمد بن عيسى^(١).

وهو كلام ظاهر في توثيق أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمّي.

فأن السيرافي يقول أن تعويلهم أصحابنا وتعويله في تسمية هذه الكتب بموجب هاتين الروایتين ، وفي إحداهما يقع أحمد بن يحيى العطّار... وهو كما ذكرنا كلام ظاهر في المطلوب.

ولكن سيّدنا الأستاذ يناقش مع ذلك في دلالة هذه الرسالة على توثيق الرجل، فيقول: (ويردّه:

أولاً: ما عرفت من أن اعتماد القدماء على رواية شخص لا يدلّ على توثيقهم إيّاه، وذلك لما عرفت من بناء ذلك على أصالة العدالة التي لا نبني عليها.

وثانياً: إنَّ ذلك إنّما يتم لو كان الطريق

¹(?) رجال النجاشي : 44 ، النسخة المطبوعة على النسخة الحجرية بقم (الداودي) بمقدّمة الشيخ اليوسفي الغروي .

منحصرًا برواية أحمد ابن محمد بن يحيى ، لكنه ليس كذلك. بل أن تلك الكتب المعوّلة عليها قد ثبتت بطريق آخر صحيح، وهو الطريق الأول الذي ينتهي إلى أحمد بن محمد بن عيسى. ولعلّ ذكر طريق آخر إنّما هو لأجل التأييد⁽¹⁾. والإيرادان الواردان في كلام سيّدنا الأستاذ & موضع تأمل وتوقف.

الإيراد الأول:

أما الإيراد الأول فإنّ التعويل على رواية، إخبار عن توثيق الرواة بالملازمة، فلا يصح التعويل من غير الوثوق إلّا أن يثبت خلافه وهذا إخبار من قبل أصحابنا، ومن ناحية ابن نوح بتوثيق الرواة الذين ورد ذكرهم في هذين الطريقين.

فإنّ الظاهر من التعويل هو التوثيق إلّا أن يثبت لنا خلافه، وإحتمال أن يكون التعويل والاعتماد قائماً على أصالة العدالة لا التوثيق لا يعتنى به ما لم يعلم بذلك... ولا شكّ أن مثل

¹(?) معجم الرجال 2: 329 الطبعة الثانية.

هذا العلم منتفٍ في المورد.
كما أن الظاهر من التوثيق هو الإعتماد على
الحس أو الحدس القريب من الحسن، وليس
على الحدس والاجتهاد، كما يقول سيّدنا الأستاذ
نفسه & في مقدمة كتابه، حيث يقول:
(قلنا أن هذا الاحتمال لا يعتنى به بعد قيام
السيرة على حجة خبر الثقة فيما لم يعلم أنّه
نشأ من الحدس، ولا ريب في أن احتمال الحس
في إخبارهم، ولو من جهة نقل كابر عن كابر
وثقة عن ثقة موجود وجداناً⁽¹⁾.
نعم إذا عرفنا من شخص أن اعتماده على
راوٍ، يبتنى على أصالة العدالة... عندئذٍ لا نأخذ
باعتماده وتعويله. وأئى لنا مثل هذا العلم؟
وكيف، وكل ما لدينا من التوثيقات من
القدماء رحمهم الله في الفهارس والرجال
والتراجم... وقد بلغ كتب القدماء في التوثيق
والتجريح إلى عهد الشيخ & نيفاً ومائة كتاب،
كما يظهر من الشيخ والنجاشي رحمهما الله،
كما يقول الأستاذ &.

¹(?) معجم الرجال 16: 70 الطبعة الثانية.

ولو كان دأب القدماء (أو غالبهم) اعتماد أصالة العدالة في التعويل والاعتماد على الرواة لم يكتب القدماء هذا العدد الكبير من كتب التوثيق والتجريح، وما الحاجة الى مثل هذا جهد كبير في التوثيق؟

يقول الشيخ & في (العدّة) في آخر فصل (في ذكر خبر الواحد):

ومما يدل أيضاً على صحة ذهبنا إليه: إنّنا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الإخبار، فوثّقت الثقات منهم، وضعّفت الضعفاء، وفرّقت بين من يعتمد على حديثه وروايته وبين من لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذمّوا المذموم. وقالوا فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مختلط في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي وغير ذلك من الطعون التي ذكروها.

وصنفوا في ذلك الكتب واستثنوا الرجال⁽¹⁾

¹(?) قال العالم المحقق خليل بن الغازي القزويني في شرح (واستثنوا الرجال): أي التصانيف التي رواها الرجال مثل ما روي عن ابن الوليد أنه قال ما تفرد به محمد من كتب يونس لا يعتمد عليه.

من جملة ما رَوَّه من التصانيف في فهارستهم،
حتى أن واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في
إسناده وضعف بروايته هذه عادتهم على قديم
الوقت وحديثه^(١).

هذه كلمات الشيخ + عن دأب الطائفة في
التعامل مع الرواة، ورغم أن كلام الشيخ + ليس
في هذا السياق، إلا أنه واضح وصريح في أن
منهج القدماء هو التحري والتوثيق، وليس البناء
على أصالة العدالة، كما يقول سيّدنا الأستاذ
قدّس الله نفسه، أيضاً.

ويقول الشيخ & أيضاً في (العدّة):
(فأمّا ما اخترته من المذهب فهو أنّ خبر
الواحد إذا كان وارداً من طريق أصحابنا.. وكان
ممن لا يطعن في روايته ويكون سديداً في
نقله.. جاز العمل به..

إلى أن يقول: حتى أن واحداً منهم إذا أفتى
بشيء لا يعرفونه سألوه: من أين قلت هذا؟

^١(?) العدة للشيخ الطوسي 1: 366 بشرح القزويني وتحقيق
الشيخ محمد مهدي نجف ، ط مؤسسة آل البيت لاحيا التراث
.

فإذا أحالهم على كتاب معروف أو أصل مشهور،
وكان راويه ثقة لا ينكر حديثه سكتوا وسلّموا
الأمر في ذلك وقبلوا قوله. وهذا عادتهم
وسجينهم من عهد النبي^١ ومن بعده من الأئمة^٢
، ومن زمن الصادق جعفر بن محمد^٣، الذي
انتشر العلم عنه، وكثرت الرواية من جهته^(١).
هذا صريح كلام الشيخ^٤، وهو شيخ القدماء ،
وهو صريح في أن التعويل والاعتماد في
الفتاوي والروايات على الموثوق من الروايات
والرواة، وبغير ذلك لا تصح الفتاوى ، ولا
يسكتون عنها، ثم يصرّح بأن هذا ديدنهم في
أحاديث رسول الله^٥ ومن بعده من الأئمة،
وأحاديث الصادق جعفر بن محمد^٦ إلى عهد
الشيخ. ولو كان المتقدّمون رحمهم الله يعوّلون
على الراوي بناءً على أصالة العدالة، إذا ثبت
إيمانه، ولم يثبت عليه طعن لما صحّ هذا الكلام
كلّه.

ويقول الحر العاملي^٧ في خاتمة الوسائل

^١(?) العدة : 337 — 338 بشرح القزويني ، مؤسسة آل البيت^٨.

في الفائدة التاسعة لإ في الوجه الرابع عشر:
فانّ أجابوا بأصالة العدالة، أجبنّا بأنه خلاف
مذهبهم، ولم يذهب إليه منهم إلّا القليل. ومع
ذلك يلزمهم الحكم بـعدالة المجـهـولين
والمهملين، وهم لا يقولون به، ويبقى اشتراط
العدالة بغير فائدة⁽¹⁾.

وبناءً على ذلك فإنّنا نـعـتـمـد تعويل القدماء
واعتمادهم على الرواة، ونعتقد أن الظاهر من
الاعتماد والتعويل هو التوثيق.

ولا شكّ أنّنا نعمل بتوثيق القدماء ممّن كان
في عصر السيرافي ابن نوح، كما نعمل
بتوثيقات الشيخ + والنجاشي. وقد كان ابن نوح
في عصر النجاشي، وموضع ثقة النجاشي،
يعتمده ويراسله ويطلب منه التعريف بالرجال
والكتب⁽²⁾.

¹(?) وسائل الشيعة 20 / 102.

²(?) ومن ذلك ما ذكره الشيخ النجاشي & في ترجمة أحمد بن
عيسى حيث ينقل عن ابن نوح كتبه فيروي له ابن نوح كتبه،
وفي سند ابن نوح أحمد بن محمد بن يحيى أيضاً ، راجع رجال
النجاشي : 60 الطبعة المتقدمة.

الإيراد الأول:

وأما الإيراد الثاني الذي أورده الأستاذ & على دلالة كلام ابن نوح على توثيق أحمد بن محمد بن يحيى: (ان ذلك إنما يتم لو كان الطريق منحصرًا برواية أحمد بن محمد بن يحيى ، لكنه ليس كذلك... إلخ).

أقول: هذا هو الظاهر من كلام ابن نوح وغيره خلاف الظاهر.. فلو قال: أنه يعول أن نعول على خبر ما برواية فلان وفلان ، فإن الظاهر من الكلام هو أن كلاً من الروایتين والروايين موثوقان عنده...

والمرجع في هذا الظهور هو العرف العام للناس في التحاور... وهذا العُربُ ببايک. ومع قيام هذا الظاهر فلا شك أن الناس لا يعبأون بالاحتمالات المخالفة للظاهر، ويردونها بالظاهر، ولو كنّا نأخذ بالاحتمالات المخالفة للظاهر، لم يسلم لنا ظاهر في التحاور بين الناس. وقد أمضى الشارع هذا الأسلوب الذي يجري عليه الناس في محاوراتهم اليومية. وبناءً عليه فإن كتاب ابن نوح السيرافي إلى

الشيخ النجاشي ظاهر في توثيق أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمي.

وهذا هو الذي اختاره المحقق الشيخ عبدالله المامقاني؛ قال: في ترجمة أحمد بن يحيى العطار القمي.

ومما يشير الى جلاله الرجل ما كتبه ابن نوح الى النجاشي في جواب كتابه الذي سأل فيه تعريف الطرق الى ابن سعيد الأهوازي (الحسن والحسين):

(أما ما عليه أصحابنا والمعول عليه ما رواه عنهما أحمد بن محمد بن عيسى... الى أن قال: وحدّثنا أبو علي أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمي، قال حدّثنا... الخ)⁽¹⁾.

وبذلك يسلم لنا طريق الشيخ أحمد بن محمد بن خالد الطيالسي، الذي يقع في سلسلة سند زيارة عاشوراء.

محمد بن خالد الطيالسي

وأما محمد بن خالد الطيالسي فلم يرد فيه

⁽¹⁾ (?) تنقيح المقال 2: 95 الطبعة الحجرية.

ذم وجرح من أحد من القدماء والمتأخرين، على الإطلاق.

وقد روى عنه جملة من أجلاء أصحابنا مثل محمد بن علي بن محبوب، وعلي بن الحسن بن فضال، وسعد بن عبدالله، وحميد بن زياد، وهم جمع من ثقة الأصحاب.

قال الشيخ في الفهرست: (محمد بن خالد الطيالسي له كتاب رويناه عن الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن محمد بن علي بن محبوب عنه).

وقال عنه الشيخ في <الرجال>، في من لم يرو عنهم^١: محمد بن خالد الطيالسي، روى عنه حميد أصولاً كثيرة^(١).

وحميد هذا هو حميد بن زياد وثقه الشيخ في الفهرست والنجاشي والعلامة وابن شـهر آشوب... وقد عرفت اهتمام حميد به وروايته عنه أصولاً كثيرة.

وهذا يحقق من دون ريب مرتبة من مراتب (الحسن) الذي يبعث في النفس الإطمئنان الى

¹(?) رجال الشيخ: 499 (في من لم يرو عن الأئمة ^ رقم 54).

رواياته.

يقول المحقق المقامقاني في ترجمته:
(وظاهرها كونه إمامياً، ويمكن اتصافه بأدنى
درجات الحسن باعتبار رواية الأجلّة عنه)⁽¹⁾.
وإذا أخذنا بنظر الاعتبار هاتين النقطتين
نستريح الى الأخذ برواياته.

النقطة الأولى: عدم ورود أي تجريح أو
طعن فيه في الفهارس وكتب الرجال.

والنقطة الثانية: رواية الأجلّة عنهم من
الذين عُرفوا بالوثاقة وشهدت بوثقاتهم
المدونات الرجالية. ومنهم مَنْ عُرف عنه أنّه قلّ
ما يروى عن الضعفاء مثل: علي بن حسن
الفضال، فقد قالوا أنّه لم يرو عن أبيه ومثل
محمّد بن علي بن محبوب الذي يقول عنه
الكشي (ثقة، عين، فقيه). وسعد بن عبدالله
الذي صرح الشيخ بوثقته.

وأما حميد بن زياد فقد روى عنه، كما يقول
الشيخ أصولاً كثيرة... وقد وثّقه كما قلنا الشيخ
والنجاشي والعلامة وابن شهر آشوب.

¹(?) تنقيح المقال 3: 114 الطبعة الحجرية.

وهذه النقطة وتلك تجعل الإنسان يستريح
الى رواياته، ويطمئن الى أن الرجل لم يكن
وضّاعاً أو مخلصاً، وإلاّ لم يكن يأخذ برواياته
الأجلاء الموثقين من الرواة المتقدّمين.

وقد قال المحقّق & في ترجمة السكوني أن
كثرة الرواية عنه من قبل الأصحاب إماراة على
وثاقته⁽¹⁾. وإذا توقفنا في دلالتها على الوثاقفة،
فلا أقلّ من الدلالة على حسنه وقوّته.

وقد كان القدماء من أصحابنا الأجلاء
يحترزون عن الرواية عن الضعفاء والمخلصين
مباشرة ومن غير واسطة... نعم كانوا
يتسامحون في الرواية عنهم بالواسطة... وكانوا
يرون في الرواية عن الضعفاء مثلبة⁽²⁾.

¹(?) مقباس الهداية للمحق المامقاني (ملحق بكتاب الرجال:
78 ط حجرة).

²(?) لقد نصّ النجاشي بأنّه يتجنّب الرواية عن الضعفاء في
مواضع من كتابه. منها قوله في ترجمة أحمد بن محمّد بن
عبدالله بن عياش: رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالدي،
وسمعت منه شيئاً كبيراً ورأيت شيوخنا يضعّفونه فلم أرو عنه
شيئاً وتجنّبته وكان من أهل العلم والأدب القوى. (رجال
النجاشي: 63 الطبعة السابقة).

وقال في ترجمة محمّد بن عبدالله بن عبيد الله بن البهلول ما
لفظه: وكان في أوّل الأمر ثبّثاً ثمّ خلط ورأيت جلّ أصحابنا

ومهما يكن من أمر فإننا نستريح إلى روايات
محمّد بن خالد الطيالسي في زيارة عاشوراء
وغيرها، بناءً على هاتين النقطتين، ونرى أنّهما
يكفيان في التحسين، وإن لم يكفيا في التصحيح
والعمل بالروايات الحسان أمر شائع معروف
مقبول عند علمائنا كالصّاحح، بناءً على قسم
العلامة وشيخه أحمد بن طاووس رحمهما الله.

*

*

يغمزونه ويضعّفونه... الى أن يقول: رأيت هذا الشيخ وسمعت
منه كثيراً، ثم توقفت عن الرواية عنه إلاّ بواسطة بيني وبينه.
(رجال النجاشي: 282).

وهذه النقطة وإن كانت من خصائص الشيخ النجاشي و بعض
أصحابنا، إلاّ أنّها تعكس لنا عن منهجيّة الثّقة والرواة الأجلاء من
القدماء في التحرر عن الروايات عن الوضّعين والضعفاء
والمخلطين... وقد يذهب بعض الى وثاقة مشايخ الثّقة مطلقاً،
إلاّ من يثبت له خلافها.

وهذا مبني ضعيف، بلا شك، ولكن عدم توقف ثّقة الرواة عن
الرواية عن شخص، وإكثار الرواية عنه يكشف عن (حسن)
حالة... وهذا المقدار يكفي في الرواية عنه، إلاّ ان ثبت خلافه
بدليل، والشواهي على ذلك عديدة في الرواة.

يقول السيد محسن الأعرجي الكاظمي في كتابه (عدة الرجال)
في الامارات على الوثاقعة: ومنها كثرة تناول الأجلاء منه
وروايتهم عنه، بل إكثار الجليل المستخرج في روايته عنه.
(عدة الرجال 134 ط).

*

السند الثاني لزيارة عاشوراء

روى الشيخ أبو جعفر الطوسي في المصباح بسننه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن صالح بن عتبة وسيف بن عميرة عن علقمة بن محمد الحضرمي عن أبي جعفر الباقر X.

محمد بن إسماعيل بن بزيع قال عنه النجاشي: من صالح هذه الطائفة وثقاتهم. وقال عنه الشيخ: ثقة، صحيح وطريق الشيخ إليه صحيح.

يقول استاذنا الخوئي عن طريق الصدوق إليه: والطريق صحيح كطريق الشيخ، وإن كان في بعضها ابن أبي جيد⁽¹⁾.

صالح بن عتبة مجهول لم يرد فيه توثيق (سيف بن عميرة) النخعي ثقة. قال النجاشي، والشيخ في الفهرست. علقمة بن محمد الحضرمي من أصحاب الإمام الباقر والصادق¹. له موقف مع زيد بن

¹(?) معجم الرجال 15 / 100.

علي(رض) يرويه الكشي يدل على حسن حاله .
لم يرد في توثيقه بشيء.
فالسند تام، اذن، إلا من ناحية الصحابي
(علقمة بن محمد)، ولا يضر وجود صالح بن
عقبة في السند ولوجود سيف بن عميرة معه.
ولكن الرواية الأولى المتقدمة عن الشيخ
لزيارة عاشوراء، وهي رواية صفوان بن مهران
الجمال تشهد بصحة رواية علقمة.
فان سيف بن عميرة يقول: (إنَّ صفوان دعا
بالزيارة التي رواها علقمة بن محمد الحضرمي
عن أبي جعفر x في يوم عاشوراء) كما تقدّم.
وهي تدل على صحة رواية علقمة ي هذا
السند. ولا إشكال في بقية رجال السند، ولا في
طريق الشيخ الى محمد بن إسماعيل بن بزيع.
بل هذه الرواية التي يروها الشيخ في
المصباح عن محمد بن خالد الطيالسي عن
سيف بن عميرة عن صفوان ما يدل على جلالة
شأن (علقمة بن محمد)... فقد ورد في آخر
الرواية: إنَّ صفوان لما قرأ عليهم دعاء الزيارة
، قال له سيف بن عميرة: (إنَّ علقمة بن محمد

الحضرمي لم يأتنا بهذا عن أبي جعفر×، إنما
أتانا بدعاء الزيارة) فقال صفوان وردت مع
سيدي أبي عبدالله× ... إلخ وكأن سيف بن
عميرة يقول لصفوان إن كان هذا الدعاء وارداً
بعد الزيارة لرواة لنا علقمة بن محمد... وهو
يدل على درجة عالية من وثوق سيف بن عميرة
بزواية علقمة بن محمد الحضرمي، فيشرح له
صفوان أنه سمع هذا الدعاء من أبي عبدالله
الصادق×.

وكيفما كان فإنّ إعتبار رواية الطيالسي
يؤدي إلى إعتبار السند الثاني الذي يذكره
الشيخ في المصباح لزيارة عاشوراء ودعائها.

*

*

*